

Distr.: Limited
16 October 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

اللجنة الثانية

البند ١٧ من جدول الأعمال

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

الأردن، وأستراليا، وإكوادور، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وسورينام، وغينيا، وكندا، وكولومبيا،
وليسوتو، ومنغوليا، وهايتي، والهند: مشروع قرار

السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة، ٢٠٢١

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد ميثاق الأمم المتحدة وما يتضمنه من مقاصد ومبادئ، ومهام منظومة الأمم المتحدة وصلاحياتها، ولا سيما في مجال تعزيز التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية والصحية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قرارها ١/٧٠ المؤرخ ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"، الذي اعتمدت فيه مجموعة من الأهداف والغايات العالمية الشاملة والبعيدة المدى المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول، وتعيد تأكيد التزامها بالعمل دون كلل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠، وإدراكها أن القضاء على الفقر بجميع صوره وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع، هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة، والتزامها بتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي - على نحو متوازن ومتكامل، وبالاستناد إلى الإنجازات التي تحققت في إطار الأهداف الإنمائية للألفية والسعي إلى استكمال ما لم يُنفذ من تلك الأهداف،

وإذ تسلّم بالحاجة إلى تحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل للجميع، والمساعدة على الابتكار، وتوفير الفرص والفوائد للجميع والإسهام في تمكينهم، واحترام جميع حقوق الإنسان،



وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ١٨٥/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ المتعلقين بإعلان السنوات الدولية، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٦٧/١٩٨٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٨٠ المتعلق بالسنوات الدولية واحتفالات الذكرى السنوية، بما في ذلك الفقرات ١ إلى ١٠ من مرفقه بشأن المعايير المتفق عليها لإعلان السنوات الدولية، وكذلك الفقرتان ١٣ و ١٤ اللتان تنصان على أنه ينبغي ألا يعلن يوم دولي أو سنة دولية قبل إجراء الترتيبات الأساسية لتنظيم وتمويل ذلك اليوم أو تلك السنة،

وإذ تسلم بأن الاقتصاد الإبداعي، المعروف باسم "الاقتصاد البرتقالي" في عدد من البلدان، يتمحور حول الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة، والتفاعل بين الإبداع الإنساني من جهة والأفكار والمعرفة والتكنولوجيا من جهة أخرى، وعلى القيم الثقافية أو التراث الفني والثقافي والتعبيرات الإبداعية الفردية أو الجماعية الأخرى،

وإذ تشير إلى الميثاق التأسيسي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي جاء فيه أن المنظمة ستساعد، كجزء من مقاصدها ومهامها، على حفظ المعرفة وعلى تقديمها وانتشارها بتشجيع التعاون بين الأمم في جميع فروع النشاط الفكري، وإذ تلاحظ تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة عن الثقافة والتنمية المستدامة^(١)، الذي جاء فيه أن الصناعات الثقافية والإبداعية ينبغي أن تشكل جزءاً من استراتيجيات النمو الاقتصادي،

وإذ تسلم بأن الحاجة لا تزال قائمة إلى دعم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في تنويع الإنتاج والصادرات في مجالات منها مجالات النمو المستدام الجديدة، بما في ذلك الصناعات الإبداعية،

وإذ تجدد التزامها بمواصلة ودعم اقتصادات البلدان النامية في انتقالها التدريجي نحو رفع الإنتاجية، من خلال القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة، وذلك عن طريق تشجيع التنوع والتطوير التكنولوجي والبحوث والابتكار، بما في ذلك خلق وظائف جيدة ولاقئة ومنتجة، بسبل منها تشجيع الصناعات الثقافية والإبداعية والسياحة المستدامة والفنون الاستعراضية وأنشطة حفظ التراث،

وإذ تسلم بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية من أجل زيادة مشاركتها في القطاعات الحيوية والاستفادة منها، وتعزيز صناعاتها الإبداعية وحمايتها وتشجيعها، بما في ذلك عن طريق استراتيجيات لحماية الملكية الفكرية على النحو المناسب،

وإذ تقر بأن الصناعات الإبداعية يمكن أن تساعد في تعزيز العوامل الخارجية الإيجابية مع الحفاظ على التراث الثقافي والتنوع وتعزيزهما، وتعزيز مشاركة البلدان النامية في فرص النمو الجديدة والحيوية في التجارة العالمية والاستفادة منها،

وإذ ترحب بالجهود التي يبذلها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وجهات أخرى، في سبيل تشجيع الاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة،

(١) انظر A/69/216.

وإذ تلاحظ مع التقدير الجهود المبذولة لتعزيز الاقتصاد الإبداعي في شتى المؤتمرات الدولية والإقليمية، بما في ذلك المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإبداعي، الذي عقد في بالي، إندونيسيا، في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ومؤتمر القمة العالمي المعني بالاقتصاد البرتقالي المعقود في ميديين، كولومبيا، يومي ٩ و ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، وتطلع إلى انعقاد المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإبداعي، المقرر عقده في عام ٢٠٢٠ في الإمارات العربية المتحدة، مع الإحاطة علما بالوثيقة الختامية، خطة بالي للاقتصاد الإبداعي، التي تناولت جملة أمور من بينها دور الاقتصاد الإبداعي في دعم أهداف التنمية المستدامة وأن حماية وإنفاذ حقوق الملكية الفكرية يمكن أن يدعم الاقتصاد الإبداعي ويعززها،

وإذ تسلم بأن الابتكار أمر لا بد منه لتسخير الإمكانيات الاقتصادية لكل أمة وأهمية دعم روح المبادرة الجماعية والإبداع والابتكار، وهو ما يوجد زخما جديدا للنمو الاقتصادي ولخلق فرص العمل وفتح مزيدا من الفرص لجميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب،

وإذ تسلم بدور الاقتصاد الإبداعي في دعم الأنشطة الإنتاجية، وفرص العمل اللائق، ومباشرة الأعمال الحرة، والقدرة على الإبداع والابتكار، والتشجيع على إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم، وتموئها، وتحفيز الابتكار، وتمكين الناس، وتعزيز الإدماج الاجتماعي، والحد من الفقر،

وإذ توجه الانتباه إلى أن الاقتصاد الإبداعي يشجع على الإبداع والابتكار في تحقيق نمو وتنمية شاملين ومنصفين ومستدامين، ويسر في الوقت نفسه التحولات الحياتية، ويدعم النساء والشباب والمهاجرين وكبار السن، ويمكن الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة،

وإذ تؤكد أهمية السياسات الوطنية الملائمة الرامية إلى تعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي والنهوض بالإبداع من أجل التنمية المستدامة،

وإذ تشدد على النمو المرن في التجارة الدولية في الصناعات الإبداعية، بما في ذلك تجارة السلع والخدمات الإبداعية، ومساهمته في الاقتصاد العالمي، وأهمية الاعتراف بالقيم الاقتصادية والثقافية للاقتصاد الإبداعي،

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن يتلقى جميع العمال التعلم مدى الحياة وأن يكتسب جميع المتعلمين المعارف والمهارات اللازمة لدعم التنمية المستدامة، بما في ذلك جملة أمور منها التعليم لتحقيق التنمية المستدامة، واتباع أساليب العيش المستدامة، وحقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتمكين جميع النساء والفتيات، والترويج لثقافة السلام ونبد العنف، والمواطنة العالمية، وتقدير التنوع الثقافي، وتقدير مساهمة الثقافة في التنمية المستدامة،

وإذ تسلم بالحاجة إلى تعظيم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يوفرها الاقتصاد الإبداعي من خلال تهيئة بيئة مواتية للنهوض بالاقتصاد الإبداعي، مثل تطوير التكنولوجيا الرقمية، والاقتصاد المبتكر الرقمي، والتجارة الإلكترونية، وبناء الهياكل الأساسية ذات الصلة للمعلومات والاتصال من أجل دعم التنمية المستدامة، وزيادة استثمارات القطاعين العام والخاص في الصناعات الإبداعية ووضع الأطر القانونية ذات الصلة،

وإذ تشدد على أن الاقتصاد الإبداعي يمكن أن يسهم في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق خطة عام ٢٠٣٠، بما في ذلك عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي والابتكار، والقضاء على الفقر، وتعزيز العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع، وتحسين نوعية الحياة، وتمكين النساء والشباب، والحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها،

وإذ تشدد على أهمية وجود بيانات منتظمة وموثوقة وقابلة للمقارنة بشأن مساهمة الاقتصاد الإبداعي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

١ - **تقرر إعلان عام ٢٠٢١ السنة الدولية للاقتصاد الإبداعي من أجل التنمية المستدامة؛**

٢ - **تشجع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والأفراد، على الاحتفال بالسنة الدولية على النحو الملائم ووفقاً للأولويات الوطنية، من أجل التوعية، وتعزيز التعاون والتواصل، وتشجيع تبادل أفضل الممارسات والخبرات، وتعزيز قدرة الموارد البشرية، وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات، ومواجهة تحديات الاقتصاد الإبداعي؛**

٣ - **تشدد على أن تُمول تكاليف جميع الأنشطة التي قد تنشأ عن تنفيذ هذا القرار من التبرعات؛**

٤ - **تدعو منظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة إلى المساهمة في السنة الدولية ودعمها؛**

٥ - **تدعو الأمين العام إلى أن يطلع جميع الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وكذلك المجتمع المدني، بما يشمل المنظمات غير الحكومية والأفراد والقطاع الخاص، على هذا القرار، وتشجع الأمين العام على دعوة فريق مشترك بين الوكالات التابعة لكيانات الأمم المتحدة إلى العمل على نحو مشترك ودعم تنفيذ السنة الدولية؛**

٦ - **تطلب إلى الأمين العام أن يقدم، بالتعاون مع أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبالتشاور مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين عن تنفيذ هذا القرار.**